المحور الرابع

الفكر الاقتصادي المعاصر

(المدارس الفكرية الاقتصادية المعاصرة)

أولا: الكينزيون الجدد والكينزيون ما بعد الكينزية. من المعروف أن التحليل الاقتصادي الكلي قد بدأ مع كتاب النظرية العامة لكينز عام 1936. وقد انقسم أتباع كينز إلى مجموعتين هما الكينزيون الجدد وكذلك الكينزيون ما بعد الكينزية .

I- الكينزيون الجدد: تعتبر الاقتصادات الكينزية الجديدة من مدارس فكر الاقتصاد الكلي التي طُورت حيث حاول مجموعة من خبراء الاقتصاد وعلى وجه الخصوص بول ساموبلسون تفسير كتابات كينز وإضفاء الصفة الرسمية عليها وتركيبها مع النماذج النيوكلاسيكية للاقتصادات. أصبح عملهم يُعرف باسم التركيب النيوكلاسيكي وأنشأ النماذج التي شكلت الأفكار الأساسية للاقتصادات الكينزية الجديدة. وقد شكلت هذه المدرسة القسم الأكبر من مجموعة الكينزيين المعاصرين جميعا. ويعتبر مفكرو هذه المدرسة معتدلون في آرائهم بالمقارنة مع أعضاء المدرسة الكينزية الأخرى ولهذا يطلق عليهم بالمعتدلين بالمقارنة مع أعضاء المدرسة الأخرى التي يطلق عليها بالمتطرفين.

1- فرضيات مدرسة الكينزيين الجدد: تستند وجهات نظر الكينزيين الجدد على مجموعة من الفرضيات:

- الثقة بين رجال الأعمال وبين المستهلكين من الممكن أن تكون متقلبة، وبالتالي فإن الإنفاق من الممكن أن يكون متقلبا هو الآخر، وهذا هو مصدر عدم الاستقرار.
- عقود العمل تؤدي إلى إبطاء سرعة تكيف موائمة الأسعار والأجور.
- مشكلة البطالة هي أخطر من مشكلة التضخم.
- معارضة الفكرة القائلة بأن الأسواق تتوازن باستمرار، وأكدوا أن الإنتاج دون مستوى التشغيل الكامل والبطالة طويلة الأمد هي المتأصلة في نظام السوق الرأسمالي.

2- الأفكار الأساسية للكينزيين الجدد:

أ- أعاد الكينزيون الجدد تركيز اهتمامهم على السؤال الكينزي التقليدي وهو لماذا يحدث الكساد؟ وكان جوابهم هو انخفاض مستوى الطلب الكلي ينتج عنه انخفاض في الناتج الحقيقي وتزايد مزمن في البطالة. وذلك بسبب كون الأسعار والأجور ليست مرنة باتجاه الأسفل، وذلك لأسباب عديدة منها:

- عقود العمل الرسمية والضمنية، حيث يؤكد الكينزيون الجدد بان اتحاد نقابات العمال توقع عادة عقود عمل طويلة الأمد نسبيا، ولهذا فان انخفاض الأجور ليس خيارا عندما يحدث الانخفاض في الطلب الكلي بشكل غير متوقع.
- تكاليف الإعلان والدعاية: عندما تكون مرتفعة فقد تتردد المنشآت في تخفيض الأسعار حتى وإن واجهت انخفاضا في الطلب على منتجاتها، ولذا فان مثل هذه الأمور تساعد على جعل الأسعار غير مرنة.
- أسلوب التسعير الإداري، يتضمن التسعير الإداري إضافة نسبة مئوية ثابتة إلى تكاليف الإنتاج لتحديد السعر. كذلك إذا كانت المنشآت تعمل في سوق احتكار القلة فإن المنشأة تخشى بأن تخفيض أسعارها قد يدفع بقية المنشآت إلى تخفيض أسعارها بمعدلات أكبر. لهذا فعندما ينخفض الطلب الكلي في اقتصاد ما فإن الأسعار قد تبقى ثابتة.

ب- قوى التصحيح الذاتي ضعيفة وبطيئة: يؤكد الكينزيون الجدد بأنه لا يتوقع من الاقتصاد أن يحقق التشغيل الكامل وذلك لأن التغيرات في توقعات رجال الأعمال ينتج عنها تذبذبات وعدم استقرار في

الاستثمارات. كما أن عدم كمال السوق يضعف قوى التصحيح الذاتي. ولو ترك الاقتصاد لوحده فإنه قد يحقق استعادة التوازن أخيرا ولكن خطوات الاستعادة تأخذ وقتا طويلا للغاية.

ولهذا السبب يؤكد الكينزيون الجدد بأن الإدارة النشطة للطلب ضرورية ومع نماذج أفضل وإحصاءات أدق يمكن للسياسات(المالية والنقدية) أن تكون أكثر نجاحا. وعلى صانعي السياسات أن يكونوا مستعدين للتدخل حينما يظهر الاقتصاد علامات الانكماش والتراجع.

II- الكينزيون ما بعد الكينزية: تعتبر هذه المدرسة من أصغر المدارس من حيث عدد أتباعها ويسميهم البعض بالكينزيين المتطرفين.فهم يرفضون المساعي لدفع أفكار كينز إلى الإطار الكلاسيكي كما حدث مع المدرسة السابقة، ويدعي هؤلاء بأنهم الورثة الحقيقيون لكينز. ومن أبرز أعضاء هذه المدرسة كانوا من كامبريدج في انجلترا وهم كل من Piero Sraffa, Nicolas Kaldor, Joan Robinson، وآخرون من الو.م.أ. ورغم أن أفكار هؤلاء الاقتصاديين متباينة فيما بينهم لكنه هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي يتفق جميعهم عليها، من أبرزها:

1- رفضهم للفكرة القائلة بأنه عند وجود سوق المنافسة فإن نظام السوق يصحح نفسه بنفسه، ويقود بشكل أوتوماتيكي إلى الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية بما فيها العمل. وبهذا فإن فكرة اليد الخفية هي مجرد وهم بالنسبة لهم. الأمر الذي يفرض تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

2- يؤكد هؤلاء على عدم اليقين الذي يسود معظم النشاطات الاقتصادية، وأن التوقعات تتشكل على أساس المعرفة غير المؤكدة، والتي لا يمكن إخضاعها إلى حسابات الاحتمالات.

3- الأسعار الدارية: إن الأسعار لا تعكس شروط الطلب الجارية. ذلك لأن الأسعار تحددها الشركات الكبيرة، ولهذا فإن فرضية وجود البائعين والمشترين المستقلين لا تتفق مع حقيقة الأمور. فالعالم الحقيقي تسيطر عليه الوحدات الإنتاجية الكبيرة مما يجعل السوق اقرب إلى سوق احتكار القلة وبالتالي فإن الأسعار تحدد من قبل هذه الشركات على أساس التكلفة زائد هامش ربح.

4- التقلبات الدورية الكبيرة وعدم الاستقرار: يؤكد كينزيو ما بعد الكينزية بأن الاقتصاد بطبيعته غير مستقر والاستثمار يجب أن ينمو بالقدر المطلوب لكي يسمح للناتج القومي والإنتاج بالنمو بمعدل مستقر. وبسبب موجات التفاؤل والتشاؤم فإن مثل هذا لا يحدث، وعندما تكون الاستثمارات أقل من المستوى المطلوب للحفاظ على معدل مستقر من النمو فان الاقتصاد يتراجع وتتزايد البطالة.

5- الحاجة إلى سياسة ضبط الدخول: إن الصراع الطبقي حول توزيع الدخل وكذلك التسعير الإداري يفرض الحاجة إلى إتباع سياسة دائمة لتنظيم الدخول. ويتفق جميع هؤلاء المفكرين التابعين لهذه المدرسة على أن التضخم النقدي لا يمكن السيطرة عليه من خلال الوسائل التقليدية للسياسة النقدية والمالية، لأنهم يعتبرون التضخم لا ينتج بالضرورة عن زيادة الطلب على السلع بل من الصراع على توزيع الدخل .

ثانيا: الفكر الليبرالي الجديد (النيوليبرالية)، في منتصف السبعينيات أخذ الفكر الكينزي منحى معاكسا فبعد أن كان النموذج السائد خلال فترة الازدهار والانتعاش 1945-1970. بدأت تظهر مشكلات جديدة لم تتمكن النظرية الكينزية من تفسيرها وعجزت السياسات الكينزية في علاجها.(أزمة الركود التضخمي) عندها ظهرت الليبرالية الجديدة التي تعتبر نسخة محدثة من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا قبل فترة الكساد العظيم، لتعرف انتشارا واسعا في الاقتصاد الأكاديمي ثم في مجال السياسة العامة.

والنيوليبرالية تَعتبر أنّ النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر –غير المنظم من قبل الدولة- يحقق الأداء الاقتصادي الأمثل فيما يتعلق بالكفاءة، والنمو الاقتصادي، والتقدم التقني، والعدالة التوزيعية. وتعطي للدولة دورا اقتصاديا محدودا يتمثل في تحديد حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وترى أن تدخل الدولة لتصحيح بعض أوجه القصور في السوق من شأنه أن يخلق الكثير من المشاكل أكثر مما يعالج.

إن توصيات السياسة النيوليبرالية تتعلق أساسا بتفكيك ما تبقى من دولة الرفاه، وتشمل هذه التوصيات: إلغاء تنظيم الأعمال التجارية؛ وخصخصة الأنشطة والأصول العامة؛ والقضاء على برامج

الرعاية الاجتماعية أو تخفيضها؛ وتخفيض الضرائب على الأعمال التجارية والطبقة الاستثمارية؛ وعلى الصعيد الدولي تدعو إلى حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود.

ويندرج ضمن الفكر الليبرالي الجديد عدد متنوع من المدارس، أبرزها مدرسة شيكاغو، المدرسة النمساوية ومدرسة اقتصاديات جانب العرض.

I - المدرسة النقدية: تعتبر المدرسة النقدية (أو مدرسة شيكاغو) من أشهر المدارس الفكرية التي تمثل التيار الليبرالي الجديد ومن أهم أعلام هذه المدرسة وأركانها، مؤسسها وقائدها (Milton Friedman)، وعلى عكس (Keynes) الذي بدأ حياته متأثرا بأفكار الكلاسيك ومنتهيا بمعارضته لها، فإن(Friedman) بدأ حياته كينزيا ثم انتهى رافضا وناقدا لها.

كما يعتبر (Friedman) اقتصاديا ليبراليا يدعو إلى الفردية والحرية، ويرى ضرورة حصر دور الدولة في أضيق الحدود، والرأسمالية بالنسبة إليه نظام لا ينطوي على عيوب بل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتزمت العمال وإصرارهم على زيادة الأجور هي العوائق التي تحول دون عمل قوانين اقتصاد السوق، ولو توفرت الحرية واقتصرت مهمة الحكومات على حماية هذه الحرية عندها يمكن للنظام أن يُسيّر بسهولة والعودة إلى ما دعا إليه(Smith) "اليد الخفية" التي باستطاعتها أن تحقق التوازن العام.

وقد لاقت أفكار مدرسة شيكاغو رواجا كبيرا منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين وخاصة مع إدارة الرئيس الأمريكي(Reagan) في الولايات المتحدة الأمريكية، والسيدة (Thatcher)رئيسة الوزراء البريطانية، إلى جانب تأثيرها الواضح على السياسات المقترحة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

1- مبادئ المدرسة النقدية:

أ- رفض الكينزية: الاقتصاد في ظل النظام الرأسمالي يتحقق بشكل آلي، ويجب على الدولة أن لا تتصدى لمشكلة البطالة، وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق. ومن أهم الانتقادات التي وجهها (Friedman) لـــ (Keynes) أنّه لم يوجه اهتماما كافيا لمسألة عرض النقود، تاركا السلطات النقدية دون توجيهات محددة. وكذا بشأن السياسة المالية التي يمكن أن تواجه مشاكل الكساد والبطالة فهو يرى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيقابلها نقص في الإنفاق الخاص وبذلك تزاحم النفقات العامة النفقات الخاصة ولا يحدث أي أثر على الطلب الكلي.

ب- سلوك أمثلي: يؤكد اقتصاديو المدرسة النقدية على المبدأ الكلاسيكي بأن الناس يحاولون تعظيم أرباحهم، وأن الوحدة الاقتصادية الأساسية هي الفرد ويتجمع الأفراد لتحقيق منافع من التخصص والتبادل والناس يتخذون قرارات عقلانية، وأن المستهلكين والعمال والمنشآت يستجيبون للمحفزات المالية.

ج- **دور النقود**: يؤكد النقديون على دور النقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار. فالتغيرات في عرض النقود في نظرهم لها آثار واسعة على الإنفاق من خلال كل من الاستهلاك والاستثمار.

د- يعتقد النقديون أن النظام الرأسمالي بطبيعته مستقر، وأنه لا يتعرض بالضرورة للتضخم والبطالة والركود.

ه- حكومة محدودة: الحكومة في نظر النقديين بطبيعتها غير كفؤة كوكيل لتحقيق الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال التبادل فيما بين الأفراد. فالمسؤولون الحكوميون لهم أهدافهم الخاصة بهم التي يسعون إلى تعظيمها.

2- أبرز إسهامات ميلتون فريدمان: إن أبرز مساهمات فريدمان الفكرية تركزت في المجالات الآتية:

أ- دالة الاستهلاك: نشر فريدمان في عان 1957 كتابه نظرية دالة الاستهلاك والتي أشار فيها بأن دالة الاستهلاك الكينزية مبسطة جدا. وطبقا إلى فريدمان فإن الاستهلاك العائلي يتحدد من خلال الدخل الدائم وليس الدخل الجاري، حيث يعرف الدخل الدائم بأن معدل الدخل الذي يتوقع الأفراد استلامه خلال فترة من السنين. وان الأفراد يحاولون الحفاظ على مستوى معين من المعيشة من سنة إلى أخرى. ومضمون نظريته هي أن الميل الحدي للاستهلاك هو في الواقع أصغر مما تقترحه نظرية كينز.

ب-الطلب على النقود: ينظر ميلتون فريدمان للطلب على النقود على أنه طلب على الارصدة النقدية. فالأفراد يطلبون الأرصدة النقدية لأنها تعطيهم منفعة، وقدم فريدمان دالة الطلب على النقود على الشكل التالي:

$$Md=F(Yp\ ,Rb,Re,Rm,\ \pi e,U)$$

Md: الطلب على النقود

Yp: الدخل الدائم

Rb: معدل الفائدة على السندات

Re: العائد المتوقع على الأسهم

Rm: معدل الفائدة على النقود

πe: معدل التضخم المتوقع

U: التفضيلات والأذواق، تبقى مستقرة لفترة من الزمن

وحسب فريدمان: يرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم، وبعلاقة عكسية مع العائد المتوقع من السندات والعائد المتوقع على الاستثمار ومعدل الفائدة على النقود ومعدل التضخم المتوقع

ج- نظرية كمية النقود الحديثة: يؤكد فريدمان أن التضخم دائما ظاهرة نقدية، وينتج عن زيادة سريعة في كمية النقود. واقترح قاعدة نقدية ثابتة تنص على أنه ينبغي إلزام البنك المركزي باستهداف معدل نمو النقد، بحيث يكون مساويا لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. فإذا كان المتوقع أن الناتج ينمو بمعدل 3% فإنه من أجل تجنب التضخم يجب على البنك المركزي أن يتوسع في عرض النقود سنويا بمعدل 3% ويمكن تفسير اقتراح فريدمان بمفهوم النظرية الكمية:

$$gM+gV=gP+gY$$

gM:معدل النمو النقدي

gV: النمو في التداول

gP:معدل النمو في الأسعار(معدل التضخم)

gY: معدل نمو الناتج

بافتراض ثبات سرعة تداول النقود أي $gV=0$ وان الناتج ينمو بمعدل 3% أي $gM=3\%$ فمن أجل تجنب التضخم أي $gP=0$ يجب على البنك المركزي أن يزيد عرض النقود بمعدل 3%

$$gM+0=0+3\%$$

$$gM=3\%$$

د- تفسيره للأزمات الاقتصادية: أرجع فريدمان أزمة الكساد 1929 إلى العوامل النقدية، فمن خلال دراسته لتاريخ النقود في الو.م.أ وجد أن هناك علاقة قوية بين الرصيد النقدي والكساد، وذكر أن كمية النقود في الو.م.أ قد انخفضت خلال سنوات الكساد بما لا يقل عن الثلث، وأنه كان من الممكن تلافي حدوث الكساد لو أن الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي للو.م.أ) قد عمل على تجنب التخفيض في كمية النقود. أما بالنسبة لأزمة الركود التضخمي، فقد أكد أن التضخم المستمر للسنوات السابقة للأزمة أحد أهم أسبابها وأن التدخل الحكومي في المجال النقدي والسياسات الكينزية التوسعية هي السبب وراء هذا التضخم.

II - المدرسة النمساوية: إلى جانب(Friedman)، يعد المفكر النمساوي الأصل البريطاني الجنسية (Frederick Hayek) * من أهم وأشهر المفكرين الليبراليين في القرن العشرين، ينتمي إلى المدرسة النمساوية التي ظهرت بداية السبعينيات من القرن التاسع عشر في النمسا. وابتداءً من السبعينيات من القرن العشرين أحيت المدرسة النمساوية الاتجاه الليبرالي وأعادت الأفكار الليبرالية الكلاسيكية المتعلقة بحرية السوق وبسياسات "دعه يعمل دعه يمر" وبأفضلية النظام الرأسمالي على بقية النظم. وذلك بقيادة (Hayek) الذي كان آخر من بقي على قيد الحياة من الجيل القديم للمدرسة النمساوية، حيث تولى مهمة الترويج لأفكار الليبرالية الجديدة على مستوى العالم الرأسمالي.

وتدافع المدرسة النمساوية على النظام الرأسمالي من منطلق أنه النظام الأكفأ في تعبئة الموارد وتوظيفها وفي إبداع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقها في الإنتاج وفي الإقلال من تكاليف الإنتاج. كما تذهب إلى أن السوق الحرة المتروكة لقوانينها الخاصة سوف تصل إلى استقرار ما في الأسعار وتوازن بين العرض والطلب وبين الموارد المتاحة والقدرة على تعبئتها وتشغيلها، وبين أرباح المجلات الصناعية المختلفة وبين قدرة المجتمع على العمل وقدرة رأس المال على تحقيق الربح. وترى أن الرأسمالية عادلة لأنها تعطي لكل طرف في العملية الإنتاجية ما يساوي قيمة عمله.

كما تركز المدرسة النمساوية على مفاهيم الاقتصاد الجزئي والتصرفات الرشيدة للأفراد. ويعترض بعض أعضاء هذه المدرسة حتى على فكرة الاقتصاد الكلي. وليس لديهم ثقة بالإحصائيات والاقتصاد القياسي. ويعتقدون أن وجود حالة عدم اليقين يجعل تكوين النماذج الاقتصادية أمرا غير ممكنا.

III- مدرسة اقتصاديات جانب العرض: والتي تعرف أيضا باقتصاديات (Reagan)، لأن الرئيس الأمريكي(Ronald Reagan) السابق أول من طبق سياسة جانب العرض، وساهم في نشر فكرتها الرئيسة والتي مفادها " أن تخفيض الضرائب على المستثمرين سيعطيهم الحافز للادخار والاستثمار وبالتالي تشجع الزيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى رفع مستويات الدخول والتوظيف ويعم الرخاء".

وتحاول هذه المدرسة تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية، ومن ثم تقديم وصفات سياسية للنمو الاقتصادي المستقر، وبشكل عام ترتكز على ثلاث ركائز:السياسة الضريبية، السياسة التنظيمية والسياسة النقدية. ويعتبر الإنتاج الفكرة الرئيسية وراء هذه الركائز وهو المحدد الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي. بعبارة أخرى إن هذه المدرسة ترى أن المنتجين واستعدادهم لخلق السلع والخدمات يحدد وتيرة النمو الاقتصادي. وليس المستهلكين وطلبهم على السلع والخدمات كما كان يعتقد (Keynes).

بالنسبة للركيزة الأولى: السياسة الضريبية، تؤكد هذه المدرسة أن تخفيض معدلات الضريبة على الدخل سيؤدي إلى حث العمال وتحفيزهم على تفضيل العمل على الراحة، كما ستؤدي إلى تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم، وترى هذه المدرسة أن الحكومة لن تخسر شيئا من الإيرادات الضريبية لأن انخفاض المعدلات الضريبية سيعوض من خلال زيادة إيرادات الضريبة على أرباح الشركات التي ستزداد نتيجة لزيادة الإنتاج. أما الركيزة الثانية: السياسة التنظيمية، إن هذه المدرسة تفضل حكومة أصغر وتدخل أقل في السوق الحرة، فالإنفاق الحكومي من وجهة نظر المدرسة لن يكون له تأثير مستمر على النمو ومن ثَمّ لا يمكن أن ينقذ الاقتصاد من الركود كما تؤمن إيمانا كاملا بقانون ساي للأسواق. وكانت السياسة النقدية الركيزة الثالثة موضع جدل، حيث تعتقد المدرسة أنها أداة لا يمكن أن تخلق قيمة اقتصادية ولكنها تدعو إلى سياسة نقدية مستقرة ترتبط بالنمو.

أثّرت مدرسة اقتصاديات جانب العرض على السياسة الضريبية في جميع أنحاء العالم في أواخر الثمانينيات. ومن بين ستة وثمانين دولة ذات ضريبة دخل شخصية، خفض55 بلدا الحد الأعلى لمعدل الضرائب الحدية خلال الفترة (1985-1990). والبلدان التي خفضت بقدر كبير تشمل: أستراليا والبرازيل وفرنسا وإيطاليا واليابان ونيوزيلندا والسويد والمملكة المتحدة.

---

* **Frederick Hayek**(1899-1992):اقتصادي من المدرسة النمساوية، يدافع عن الليبرالية الكلاسيكية القائمة على أساس السوق الحرة ، حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974.

بالرغم من الاختلاف بين هذه المدارس الثلاث، إلا أنها تعتبر كلها مدارس ليبرالية التوجه بتأكيدها على مذهب "دعه يعمل دعه يمر".

لقد انتشر الفكر النيوليبرالي في البلدان الرأسمالية الكبرى منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين ثم انتشر في العديد من بلدان العالم النامية والاشتراكية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وظل الفكر السائد حتى عام 2008 تاريخ الأزمة المالية العالمية. فلقد أدت هذه الأزمة إلى دخول طور جديد للنظام الرأسمالي تلعب فيه الدولة دورا تدخليا أكثر مما كان عليه في السابق، وقد جاءت دعوات ضرورة تدخل الدولة من أنصار الليبرالية الجديدة ومؤيدي فكرة أن الأسواق الحرة أكثر فعالية وعقلانية. فبعد أن كان مطلبهم الوحيد عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وضرورة تخفيض الضرائب، أصبحوا من أشد المطالبين بتدخل الدولة لإنقاذ كبريات البنوك وشركات التأمين والنظام الرأسمالي بأكمله. وبالفعل تبنت جميع حكومات العالم برامج التحفيز المالي والتمويل بالعجز وقامت بإنقاذ البنوك الفاشلة وتأميم بعضها وذلك بالتعاون مع بنوكها المركزية التي قامت بدور الملاذ الأخير. ويبدو أن كل هذه الإجراءات تتفق مع المبادئ الأساسية للنظرية الاقتصادية الكينزية. مما جعل البعض يعتقد أن العصر النيوليبرالي قد انتهى والعالم بصدد عهد جديد للكينزية العالمية. ولكن في الحقيقة كانت تلك الإجراءات مؤقتة تقتصر على إنقاذ البنوك والشركات، وبشكل عام إنقاذ الرأس المال الخاص و بمجرد العودة إلى طور الانتعاش عاودت الرأسمالية إلى التحرر من جديد. وبدأت بتقليص دور الدولة.

المراجع:

1- أشرف منصور، **الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

2- حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق، القاهرة، 1995

3- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

4- محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008

5.David Harper," Understanding Supply-Side Economics",www.investopedia.com/articles/05/011805.asp last visited 12/12/2013

6. James D. J wartney, "Supply Side Economics", www.econlib.org/library/Enc1/SupplySideEconomics.html, last visited 12/12/2013.

7. Heikki Patomak, "Neoliberalism and the Global Financial Crisis", New Political Science, Routledge, Volume 31, Number 4, December 2009,pp.436-437.

8.Thomas I. Pally, " From Keynesianism to Neoliberalism :shifting paradigms in economics" , April 2004, p.2 https://www.thomaspally.com/../ last visited 10/09/2013.

9.David M. Kotz, " Globalization and Neoliberalism", Political Economy Research Institute, University of Massachusetts Amherst, p.01, https://people.umass.edu/dmkotz/Glob_and_NL_02.pdf last visited 10/09/2013